

افضاءه كالمصروف في علم البيان حين يحكم على الجان العقل ما الاستعارة  
بالتشبيه فالظاهر انها ابلغ منها كما يفيضه كلام الخشبي عند قول شوقي  
وما ذكره الاسحق حتى ذكره والارض تبتضاً بضم يوم القيمة والحق حطرايات  
بمعناه ثم تتفاوت كل واحدة من هذه الاستعارات الثلاث الى حجاب  
تظهر ما سبقت بالثالث واما الكفاية والاستعارة فالظاهر ان الاستعارة ابلغ  
لانهما كما يلاحظ بين كفاية واستعارة والظاهر ان ابلغ انواعها ما كان الكفاية  
فيه نسبة ثانياً كما ان نسبة ثانياً كما يكون واحداً منهما الكفاية والاستعارة  
فربما يكون كل منهما اسماً وقد يكون حيزاً وهذا واضح واما النسبة فان النسبة  
تظهر ان حيزها لا يكون ذلك فيكون له حيزاً في ذلك وهو ان النسبة في ذلك  
حكاية الوالد في نسبته للشيء بالدرج والظلم والحق وان حيزها في ذلك الحكم  
من النسبة كان حسب حيزه من حسابه فان ذلك لا يخلو الحاد في ذلك  
بين كان والكان فبيان ان كان صريحاً في ذلك فحجة الاسحق ان النسبة  
النسبة حتى يتبين ان النسبة هي النسبة به والكان محتمل له وللخشب ان  
المراد في الاصح كقولك في هذا الخبر علم البيان بجماله ومن ذلك قوله في فضل  
اشارة الى ذلك في قوله في الجحيم التي كانت على البديع وهو علم يعرف  
به وجه تحسب الكلام بعد عناية المطابقة ووضوح الدلالة البديع  
في اللغة العرب والبديع في اسم الله تعالى الثالث لا عن سائر شي وتقول  
بمعنى متعل وقد تعدد الالفاظ عليهم في تسميتهم بهذا الاسم وان الالفاظ  
لا ينسب لغرضه لا حقيقته ولا مجازاً على ما قيل وهذا العلم منزل من العليين  
الساكنين منزلة الجزم من الكل والنتيجة للعدس من قولهم علم جنس قال الخطيب  
اي علم بالقرآن عد وفيه نظر فقد يكون المراد بالعلم المعلوم وهو حجاب  
سابع معلوم في الحدود وقد تقدم مثله في حيز علم البيان وفيه دلالة به  
قوله يعرف بالحق وقوله بعد نهاية المطابقة اشارة الى عناية ما يجب  
اعتبار من علم المعاني من مطابقة الكلام لمعنى الحال فاللام في العلم  
وقوله ووضوح الدلالة اشارة الى عناية من علم البيان والمراد في

من كتاب  
علم البديع

الدلالة

الدلالة المتقدم ذكره وقوله بعد عناية تطبيقه على ان يراد به بوجوه  
دعائه تطبيقه ووضوح الدلالة ويكون المراد هو قواعد يعرف  
بها بوجوه التطبيق والوضع وجه التحسين فلا يكون المعاني والبيان  
حيزاً للبديع بل معتد به له من حيز ان المراد هو الاول وفي استزاجه من  
حفظه في عبارة المصنف عسى لا تك اذا قلت حيزاً زيداً بوجوه على علم  
فالخبر به معرفة زيد معتد به سبق معرفة غيره لا معرفة زيد ومعرفة غيره  
لا يمكن ان يكون حيزاً بوجوه وان يكون حيزاً بالتحسين والحق الذي  
لا يتنازع فيه مصنف ان البديع لا يتناول في التطبيق ولا في الدلالة  
وان كان احد من تطبيق الكلام على متضمن الحال من الالفاظ في ذلك  
من وجه التحسين قد يوجد في الالفاظ او دل برهان على ذلك انك لا  
تجد في حيزه من الالفاظ شي من وجه الالفاظ ان اشياء من معاني التطبيق  
والالفاظ بل حيزاً كثيراً منها خالفاً عن النسبة والاستعارة والكان التي هي  
طرفة علم البيان هذا هو الاضيق فان كان خالفاً الكلام الاكثر ولا يخفى ان  
هذا التعريف من الالفاظ غير الحقيقة لما فيه من العويرة التي هي امر اضيق  
وهي ضربان الى آخره وجه تحسب الكلام البليغ ضربان  
ضرب يرجع الى المعنى سائر الالفاظ بمعنى وضرب يرجع الى اللفظ سائر  
الالفاظ لتعريفه وقد ما يرجع الى المعنى لانه واوراد الالفاظ ثلاثة  
ثلاثة فانها ما يرجع اليها وقد يجاب عنه بان ما يرجع اليها من الالفاظ  
لانها في كل منها اما المعنى في حيزها عاين من المعنى حيزاً في حيزها  
احدها ما يزيد المعنى حسناً لزيادة سببه واما في ما يزيده سائياً  
وللصنف اطلع المعنى ليدخل في الزمان من غير تعيين بعضه بعض  
تذكر اصفاً خالفاً من الالفاظ وهي تحسب ما لم يكن لتعريفه فالاستزاج  
وسمي الطباع لانه ما يطابق العرض اذا وقع في علم كان به ومصدره اهل  
العلم والعقول وسمى المضاد وفيه تحسب في كاسياتي قال الشبراوي  
وسمي ايضا التطبيق والمكان قوله وهي اي حيزه كاسياتي ذلك  
للمطابقة للجمع اي في الذكر بن مضاد اي معنيين مضاداً للثبات

119